



استراتيجية

وزارة النفط

23 سبتمبر

2001

IT/MOO/strtg2001



رسالة وزارة النفط

" المحافظة على الثروة البترولية واستغلالها وتطويرها وفق أفضل السبل وبما يكفل تنمية موارد الدولة وزيادة دخلها القومي وتأمين سلامة العاملين والبيئة والمنشآت على أن تباشر الوزارة هذا الدور وفق نصوص المرسوم الاميرى المؤرخ بتاريخ 12/8/1986 بشأن وزارة النفط " . وضمن منظومة القطاع النفطى بالبلاد والممثلة بالمجلس الاعلى للبتروى ووزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية .



الأهداف الرئيسية

1 - اقتراح السياسة العامة لقطاع النفط والغاز وفق أسس متوازنة ، تحافظ على مصادر الثروة البترولية ، وتحقق التطوير والاستغلال الأمثل للموارد بما يكفل تنمية إيرادات الدولة وزيادة دخلها .

2 - المحافظة على مستوى الأسعار للنفط الكويتي بما يفي بالالتزامات المالية للدولة وخطط التنمية ، ويوفر احتياجات الاجيال القادمة ، والمحافظة على مكانة النفط كسلعة استراتيجية وكمصدر رئيسي للطاقة ، وتعزيز موقع الكويت في الاسواق العالمية .

3 - ابراز المكانة الدولية لدولة الكويت وتقوية دورها في المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بالمجال النفطي مثل الاوبك ، الأوبك ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة في مجالات النفط والطاقة .



4 - تأمين احتياجات السوق المحلي من المشتقات البترولية والغاز واقتراح سياساتها التسعيرة .

5 - معاونة المجلس الأعلى للبترول فى المهام التى يتولاها والإشراف على تنفيذ قراراته .

6 - تفعيل الرقابة على خطط وبرامج وأنشطة القطاع النفطى ممثلاً بمؤسسة البترول وشركاتها التابعة وشركات النفط الأجنبية العاملة بالبلاد ، ومباشرة حقوق الدولة فيها بغرض زيادة فعالية الأداء وتعظيم المردود المالى ، وتأمين سلامة العاملين والمنشآت النفطية ، وتطوير الخبرات الوطنية.

7 - العمل على تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة ، وتكريس مفهوم المحافظة على البيئة من خلال المشاركة الفعالة بأعمال وبرامج الهيئة العامة للبيئة ، ومراجعة عمليات ومشاريع القطاع النفطى للتحقق من استيفائها للمتطلبات والتشريعات البيئية لدولة الكويت والمقاييس العالمية .



8 - توثيق التعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات الحكومية والبرلمانية والقطاع الخاص في الشؤون ذات العلاقة بالثروة والصناعة النفطية ، للارتقاء بالعمل وتبادل المعلومات وعمل الدراسات والبحوث المتخصصة لتحقيق أهداف خطط التنمية للدولة .

9 - العمل على زيادة مساهمة القطاع النفطي في دعم الاقتصاد الوطني .

10 - المساهمة في عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة في النفط والطاقة، وإنشاء مركز للمعلومات النفطية، والعمل على نشر الثقافة والتوعية بالصناعة النفطية داخل البلاد ودعم العمل البحثي .



أسس الاستراتيجية

1 - ان دولة الكويت تمتلك ثروات هيدروكربونية - سواء في أراضيها أو في مياها أو مشتركة مع الدول المجاورة - ووزارة النفط تعد الجهة الحكومية المسؤولة عن الاشراف والرقابة على شئون هذه الثروات واستغلالها وتطويرها .

2 - ان وزارة النفط هي الجهة الرسمية بالدولة المنوطة بما يلي :

1-2 - المعلومات البترولية ، والمرجع الرئيسى لها .

2-2 - لوائح قانون المحافظة على الثروة البترولية .

2-3 - الاشراف على حقوق الدولة فى الثروة البترولية .

2-4- الاشراف على خطط وبرامج تطوير واستغلال الثروة البترولية.

3 - ان الثروة البترولية تشكل عصب الاقتصاد الوطنى ، والمصدر الرئيسى للدخل.



4 - ان النفط سلعة استراتيجية والمصدر الرئيسي للطاقة الأولية ، تحكمها المصالح المشتركة وتتأثر بالمتغيرات والمستجدات الاقتصادية والسياسية الدولية ، والتطورات فى مجال الطاقة .

5 - ان دولة الكويت ذات ثقل ومركز بترولى عالمى هام ، ووزارة النفط هي الجهة الرسمية التى تتولى تمثيلها فى استراتيجية العمل بالمنظمات والمحافل والعلاقات الدولية فى القضايا المتعلقة بشئون النفط والطاقة .

6 - ان تقييم ومتابعة السياسات والإجراءات المتعلقة بتزويد السوق المحلى من المشتقات البترولية والغاز ، و مواجهة ظروف الطوارئ ووضع التدابير المناسبة لها ، تعد من المهام الرئيسية لوزارة النفط .

7 - ان معاونة المجلس الاعلى للبترول فى المهام التى يتولاها ، والإشراف على تنفيذ قراراته ، هو اختصاص رئيسى لوزارة النفط كما نص عليه المرسوم الأميرى بإنشائها .



8 – لوزارة النفط مسؤولية رقابية على عمليات القطاع النفطي لضمان الأداء وفق أفضل السبل في المجالات التالية :

1-8 – الرقابة الفنية – وفق لوائح قانون المحافظة على الثروة البترولية - على عمليات الصناعة البترولية بصفة عامة ، وعلى أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتطوير بصفة خاصة .

2-8 – الرقابة المالية على مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها بصفة عامة ، وعلى الشركات النفطية ذات التكاليف المستردة من الدولة بصفة خاصة .

3-8 – الرقابة على الالتزام بمعايير ولوائح الامن والسلامة الصناعية .

4-8 – الرقابة على الالتزام بسلامة وحماية البيئة من مخلفات العمليات النفطية .



9 - ان لوزارة النفط دوراً تنسيقياً مهماً في مجال توفير وتبادل المعلومات ذات العلاقة بالمجال النفطي مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ، لاستخدامها في الخطط الانمائية والبرامج الاستثمارية والتجارية .

10 - ان القطاع النفطي يعد قطاعاً حيوياً للاقتصاد الوطني بما يوفره من فرص ومجالات عمل ، يمكنها أن تلعب دوراً فعالاً في تحقيق وتعزيز التكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، والمساهمة في عمليات الإصلاح الاقتصادي ، وان الوزارة تعد عاملاً مؤثراً من خلال ممارسة دورها الاشرافي والرقابي في توجيه أنشطة هذا القطاع .



الاستراتيجيات التنفيذية

للأهداف الرئيسية

لوزارة النفط



الهدف الأول

اقترح السياسة العامة لقطاع النفط والغاز وفق أسس متوازنة ،
تحافظ على مصادر الثروة البترولية وتحقق التطوير والاستغلال الأمثل للموارد
بما يكفل تنمية إيرادات الدولة وزيادة دخلها القومي .

استراتيجية التنفيذ : تركز على أربعة محاور هي :-

المحور الأول : انشاء قاعدة بيانات بترولية ومنهجية العمل الاستراتيجي :
أسلوب التنفيذ :

1 - ضرورة توافر كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بمصادر الثروة البترولية بصفة دورية ، بما فى ذلك كافة العمليات البترولية والخطط الاستراتيجية والتطويرية من الجهات المعنية بالقطاع النفطى.

2 - اتباع النهج الاستراتيجي فى أسلوب تحديد واقتراح السياسة العامة لقطاع النفط والغاز وإنشاء الآلية المناسبة لتنفيذ هذا النهج .



المحور الثاني : المحافظة على مصادر الثروة البترولية :

أسلوب التنفيذ :

1 - تطبيق المعايير المعتمدة في المحافظة وذلك عن طريق تفعيل القانون رقم 19 لسنة 1973 واللوائح المعدلة له بشأن المحافظة على مصادر الثروة البترولية بدولة الكويت ، لتأمين الاستخراج الامثل لمصادر ها من الثروات الهيدروكربونية ، ولمنع التبيد أو التلوث ، ولأحراز عمليات سليمة فعالة ، وللحصول على المعلومات اللازمة بشأن كافة العمليات البترولية في مراحلها المختلفة .

2 - اقتراح السياسات والسبل الكفيلة بالمحافظة على حقوق الدولة في مصادر الثروات البترولية في المناطق الحدودية ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة .



المحور الثالث : تطوير المصادر البترولية وتنمية الاحتياطات :

أسلوب التنفيذ :

- 1 - دراسة وتقييم الأنظمة والأساليب المناسبة لتطوير مصادر الثروة البترولية .
- 2 - دراسة وتقييم السبل الكفيلة بزيادة القدرات الانتاجية للحقول القائمة ، والاهتمام بالحقول الحدودية وفق منظور استراتيجي.
- 3 - دراسة وتقييم المناطق المحددة للأستكشاف والمقدمة من قبل الشركات النفطية .



المحور الرابع : استغلال الموارد بما يكفل تنمية الإيرادات وزيادة الدخل القومي :

أسلوب التنفيذ :

- 1- دراسة وتقييم الخطط لزيادة القدرات الانتاجية للحقول المختلفة وفق أفضل السبل والتقنيات ، وبما يتوافق مع نمو الطلب المتوقع على النفط الكويتي .
- 2 - دراسة وبحث واختيار أفضل السبل الكفيلة بتحقيق أعلى مردود من الصادرات النفطية للنفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي .
- 3 - الرقابة على تكاليف الإنتاج up- stream والعمل على تقليلها .
- 4 -أقتراح السياسات الكفيلة لتحقيق الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي .
- 5- أقتراح السياسات المناسبة لاستغلال المصادر البترولية في المنطقة المقسومة على اليابسة وفي المنطقة المغمورة المقسومة .



الهدف الثانى

المحافظة على مستوى الأسعار للنفط الخام الكويتى بما يفى بالالتزامات المالية للدولة وخطط التنمية ، ويوفر احتياجات الأجيال القادمة ، والمحافظة على مكانة النفط كسلعة استراتيجية وكمصدر رئيسى، وتعزيز موقع الكويت فى الأسواق العالمية .

استراتيجية التنفيذ : تركز على أربعة محاور هى :-

المحور الأول : تلبية الالتزامات المالية للدولة :

أسلوب التنفيذ :

1- اتباع سياسات إنتاجية وتسعيرية تتوافق مع الإيرادات النفطية المستهدفة ، ووفقاً لما تمليه مصلحة الكويت الوطنية وواقع المصالح المشتركة والمتبادلة مع الدول النفطية الأخرى .

2- العمل على تحقيق حصة إنتاجية عادلة فى منظمة الأوبك ، بحيث تتناسب مع قدرات الكويت الإنتاجية ، و فى ظل الظروف السائدة فى السوق البترولية العالمية وتطورات الاقتصاد العالمى .



المحور الثانى : التوافق مع خطط التنمية للدولة :

أسلوب التنفيذ :

- 1- تقييم الخطط الانتاجية وتحديد الأسعار المستهدفة فى المدى المتوسط والبعيد بما يتوافق مع الخطط الانمائية للدولة .
- 2- متابعة ودراسة المستجدات التى تطرأ على أسواق النفط والطاقة والمتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية, ودراسة وتحليل آثارها على أهداف وسياسات الكويت البترولية والانمائية.



المحور الثالث : المحافظة على مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة العالمية :

أسلوب التنفيذ :

- 1 - دراسة تطورات ومتغيرات صناعة الطاقة العالمية وتحليل تطوراتها وآثارها على استهلاك واستخدامات ومستقبل النفط .
- 2 - اتباع سياسات تسعيرية ضمن منظمة الأوبك وبالتعاون مع المنتجين الآخرين ، للحفاظ على الوضع التنافسي للنفط كمصدر من مصادر الطاقة العالمية الرئيسية ، بما يكفل نمو الطلب عليه وعلى حصته السوقية ضمن مصادر الطاقة .
- 3- متابعة سياسات الطاقة في الدول المستهلكة الرئيسية بهدف الحد من الآثار السلبية لهذه السياسات على الطلب على النفط ومستقبله وعوائده وأسعاره .
- 4- مراقبة الوضع الاستراتيجي للنفط - كسلعة استراتيجية - والعمل على رصد المتغيرات في هذا الصدد ، والعمل على وضع الخطط الكفيلة للتعامل مع هذه المتغيرات .



المحور الرابع : تعزيز موقع الكويت فى الأسواق العالمية :

أسلوب التنفيذ :

- 1- العمل على زيادة الحصة السوقية للنفط الخام الكويتي في الأسواق العالمية .
- 2- التنسيق مع الدول المنتجة الأخرى لازالة القيود والحواجز التجارية وغير التجارية على الصادرات النفطية للأسواق العالمية .



الهدف الثالث

إبراز المكانة الدولية لدولة الكويت وتقوية دورها في المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالمجال النفطي مثل الأوبك ، الأوابك ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة في مجالات النفط والطاقة .

استراتيجية التنفيذ: تركز على أربعة محاور هي :-

المحور الأول: تعزيز المكانة الدولية للكويت :

أسلوب التنفيذ :

- اتباع سياسة نفطية تهدف الى تعزيز المكانة الدولية لدولة الكويت وممارسة دور فاعل ورائد في منظمة الأوبك يتناسب مع امكانياتها النفطية .



المحور الثاني : العلاقات الدولية :

أسلوب التنفيذ :

- تعزيز علاقات التعاون البترولى مع الدول الأخرى والعمل على تدعيم وتطوير هذه العلاقات بما يحقق مصالح الكويت البترولية والاقتصادية ، سواء كان هذا التعاون ثنائياً أو من خلال العضوية فى المنظمات الاقليمية والعربية والدولية ، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ، وذلك فى مجال رسم الاستراتيجيات أو تنسيق السياسات أو التعاون المشترك فى كافة مجالات الصناعة البترولية .



المحور الثالث : العلاقة مع الدول المنتجة والمستهلكة:

أسلوب التنفيذ :

- تشجيع التعاون فيما بين الدول المنتجة من داخل وخارج منظمة الأوبك ، ومساندة استمرار الحوار بين المنتجين والمستهلكين لزيادة التفاهم بين هذه الأطراف ، وتبادل وجهات النظر والتقييم المشترك لسياسات وأوضاع النفط والطاقة ، بهدف تحقيق التوازن والتكافؤ بين المصالح المشتركة واستقرار أوضاع الطاقة .

المحور الرابع : التعامل مع قضايا الطاقة والبيئة :

أسلوب التنفيذ :

- التنسيق مع الدول المنتجة الأخرى وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي بشأن القضايا المتعلقة بالطاقة والبيئة .



الهدف الرابع

تأمين احتياجات السوق المحلي من المشتقات البترولية والغاز
واقترح سياساتها التسعيرية .

استراتيجية التنفيذ : تركز على ثلاثة محاور هي :-

المحور الأول : السياسة التسعيرية :

أسلوب التنفيذ :

- اقترح السياسة التسعيرية للمشتقات البترولية في السوق المحلية .



المحور الثانى : سد احتياجات السوق المحلى الحالية والمستقبلية :

أسلوب التنفيذ :

- 1 - التنسيق مع الجهات المعنية بالقطاع النفطي لتأمين الامدادات للقطاعات الاستهلاكية المختلفة طبقاً لأحدث المواصفات المطلوبة محلياً وعالمياً، وبما يتفق مع تشريعات حماية البيئة .
- 2 تقييم اتجاهات استهلاك المنتجات البترولية وأسعارها ودراسة أثارها على الاقتصاد الوطنى ، وتجميع معلومات استهلاك الطاقة وتحليلها واعداد التنبؤات لها.
- 3 - اقتراح سياسات ترشيد الاستهلاك فى قطاعات الاستهلاك المختلفة .



المحور الثالث : سياسات واجراءات لمواجهة ظروف الطوارئ :

أسلوب التنفيذ :

- 1-المشاركة مع الجهات المعنية في القطاع النفطي لوضع سياسات المخزون الاستراتيجي من المشتقات البترولية .
- 2- وضع خطط واجراءات لمواجهة ظروف الطوارئ بالتنسيق مع الجهات المعنية محلياً ودول مجلس التعاون الخليجي اقليمياً .



الهدف الخامس

معاونة المجلس الأعلى للبترول فى المهام التى يتولاها والاشراف
على تنفيذ قراراته .

استراتيجية التنفيذ : تركز على محورين هما :-

المحور الأول : السياسة العامة :

أسلوب التنفيذ :

1- اقتراح السياسة العامة لقطاع النفط والغاز (وفق ما جاء بالهدف الاول)
وحسب ما نصت عليه المادة الثانية من مرسوم انشاء المجلس الاعلى للبترول.

2- متابعة تنفيذ السياسة العامة لقطاع النفط والغاز - بعد اعتمادها من المجلس
الاعلى للبترول - مع كل من مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها،
والشركات الأخرى العاملة والهيئات ذات العلاقة ، وذلك بجميع مجالات وأنشطة
صناعة النفط والغاز والصناعات المرتبطة بها والمنبثقة عنها .



المحور الثانى : الاشراف على تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للبتروول :

أسلوب التنفيذ :

- معاونة المجلس الأعلى فى المهام الاخرى التى يتولاها والتى نصت عليها بعض المواد فى المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بانشاء مؤسسة البترول الكويتية ومن أبرزها :

- 1 - اقرار السياسة العامة والاسراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية .
- 2 - اقرار اللوائح الادارية والمالية ونظام الموظفين والعاملين بالمؤسسة وتنظيم مناقصات وممارسات المؤسسة .
- 3 - اقرار تأسيس الشركات أو المشاركة فى تأسيسها أو تصفيتها أو دمجها .
- 4 - مناقشة التقرير السنوى للمؤسسة ومشروع الميزانية التقديرية واعتماد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتخصيص الأرباح وتعيين مراقبى الحسابات .
- 5 - الموافقة على الأسس المالية لتسويق النفط الخام والغاز العائد للدولة .



الهدف السادس

تفعيل الرقابة على خطط وبرامج وأنشطة القطاع النفطي ممثلاً
بمؤسسة البترول وشركاتها التابعة وشركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد ،
ومباشرة حقوق الدولة فيها بغرض زيادة فعالية الأداء وتعظيم المردود المالي ،
وتأمين سلامة العاملين والمنشآت النفطية، وتطوير الخبرات الوطنية .

استراتيجية التنفيذ : تركز على سبعة محاور هي :

المحور الأول : الاستكشاف والانتاج والتطوير :

أسلوب التنفيذ :

- 1 - الرقابة على كافة النشاطات الاستكشافية وتقييم أدائها وكفاءتها .
- 2 - الرقابة على برامج حفر الآبار بأنواعها المختلفة وتطويرها ونتاجها لضمان تطابقها مع الخطط الموضوعه بهذا الشأن .



المحور الثانى : التكرير والبتروكيماويات والنقل والتخزين :

أسلوب التنفيذ :

- 1 - تفعيل الرقابة على سير عمليات تصنيع النفط والغاز والبتروكيماويات ، وتشغيل الوحدات المختلفة لها وصيانتها ، ضماناً للاستخدام الأمثل للموارد وفقاً للخطط والمواصفات الموضوعية .
- 2 - تفعيل الرقابة على أعمال نقل النفط والغاز فى مختلف مراحلها ، وعلى أعمال انشاء وصيانة خزانات النفط ومرافق التصدير وفقاً للخطط الموضوعية .



المحور الثالث : الرقابة المالية :

أسلوب التنفيذ :

- 1 - القيام بالرقابة المالية على مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة والشركات والهيئات الأخرى ذات العلاقة .
- 2- تطبيق نظم محاسبية متقدمة فى مجال الرقابة المالية ، واجراء الدراسات المحاسبية والمالية التحليلية والوصفية ، بما فى ذلك عمليات المراجعة والتدقيق الداخلى .
- 3- اعداد تقديرات للايرادات النفطية والعمل على ضمان تحصيلها .

المحور الرابع : الرقابة على امدادات السوق المحلى من المشتقات النفطية :

أسلوب التنفيذ :

- 1-الرقابة على تأمين الامدادات كماً ونوعاً للسوق المحلى .
- 2-الرقابة على شروط الأمن والسلامة فى عمليات النقل والتوزيع والتخزين للمشتقات البترولية فى السوق المحلى .



المحور الخامس : البيئة :

أسلوب التنفيذ :

- الرقابة على الوضع البيئي للمنشآت النفطية ، والعمل على الحد من انبعاث الملوثات والمخلفات الناتجة عن العمليات النفطية ، بما يتناسب مع المعايير المتبعة في الدولة .

المحور السادس : أمن وسلامة العاملين والمنشآت النفطية :

أسلوب التنفيذ :

- 1 - تقييم خطط واجراءات الشركات النفطية لتأمين سلامة ووقاية المرافق البترولية من الأخطار والخسائر والحوادث في جميع المنشآت البترولية .
- 2 - تفعيل الرقابة على الشركات النفطية لتهيئة ظروف عمل آمنة ومناسبة صحياً ومهنياً للعاملين .



المحور السابع : تطوير الخبرات الوطنية :

أسلوب التنفيذ :

- 1- العمل على تنمية وتطوير واستقطاب الخبرات والكفاءات الوطنية ، والتركيز على البناء التقنى للعنصر البشرى ، والاعتماد على العمالة الوطنية وزيادة نسبتها فى القوى العاملة فى القطاع النفطى .
- 2- الاعتماد على القوى العاملة الحالية فى انجاز أعمال وزارة النفط ، وسد النقص عن طريق الاستعانة بالاستشارات الخارجية لانجاز العمل ولتدريب العاملين .



الهدف السابع

العمل على تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة، وتكريس مفهوم المحافظة على البيئة من خلال المشاركة الفعالة بأعمال وبرامج الهيئة العامة للبيئة، ومراجعة عمليات ومشاريع القطاع النفطي للتحقق من استيفائها للمتطلبات والتشريعات البيئية لدولة الكويت والمقاييس العالمية.

استراتيجية التنفيذ: تركز على محورين هما :-

المحور الأول: السياسات البيئية العالمية:

أسلوب التنفيذ:

1 - دراسة وتقييم وتحليل انعكاس آثار السياسات البيئية الدولية وبالأخص سياسات الدول الصناعية على النفط كمصدر للطاقة، والعمل على مواجهة العوائق التي تعترض صناعة النفط باسم البيئة أو غيرها، أو سياسات تمييزية بين مصادر الطاقة قد تكون لها آثار بعيدة المدى على سوق النفط وعلى مستقبله وأسعاره، وبالتالي عوائد الدول المنتجة وبرامجها التنموية.

2 - العمل على التنسيق مع الدول المنتجة والدول النامية لمتابعة الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ.



المحور الثاني : المقاييس الوطنية :

أسلوب التنفيذ :

- 1 - الالتزام بالأنظمة والتشريعات الحكومية فى مجال حماية البيئة .
- 2 - المشاركة فى وضع وتنفيذ الاستراتيجية البيئية للدولة فى مجال الصناعة النفطية .
- 3 - تفعيل دور القوانين والتشريعات البيئية .
- 4 - الاهتمام بالجانب البيئى فى الخطط التشغيلية والاستثمارية بالقطاع النفطى .
- 5 - التنسيق والمشاركة الفعالة مع الجهات المعنية بالقطاع النفطى والجهات الأخرى لجمع وتحليل وتقييم المعلومات عن الوضع البيئى فى الصناعة النفطية وإجراء الدراسات اللازمة .



الهدف الثامن

توثيق التعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات الحكومية والبرلمانية والقطاع الخاص فى الشئون ذات العلاقة بالثروة والصناعة النفطية ، للارتقاء بالعمل وتبادل المعلومات وعمل الدراسات والبحوث المتخصصة لتحقيق أهداف خطط التنمية للدولة .

استراتيجية التنفيذ : تركز على محورين هما :-

المحور الأول : توثيق وتقوية سبل التعاون والتنسيق فى كافة أشكال العلاقات مع الجهات المعنية :

أسلوب التنفيذ :

1 – التعاون والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات والهيئات المستقلة ومجلس الأمة والجهات التابعة له والسفارات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص .

2 – اجراء الاتصالات على مختلف المستويات الادارية لتحديد ومتابعة وتنسيق الأعمال المشتركة بهدف تسهيل انجازها بالكفاءة والسرعة المطلوبة .

3 – وضع آليات العمل الفعالة بما فى ذلك تشكيل اللجان الوطنية وفرق العمل المشتركة ، لعقد الاجتماعات التنسيقية أو الدورية المنتظمة ، لتسهيل بحث الموضوعات المشتركة وإصدار التوصيات بشأنها ، أو التحضير لمهام مشتركة .



المحور الثاني : الخطط المشتركة والنتائج المستهدفة :

أسلوب التنفيذ :

- 1 - تحديد برامج وخطط العمل المشتركة مع الجهات المعنية لتنسيق الاجراءات لبلوغ النتائج المرجوة .
- 2 - تبادل المعلومات وإجراء الدراسات المشتركة .



الهدف التاسع

العمل على زيادة مساهمة القطاع النفطي في دعم الاقتصاد الوطني.

استراتيجية التنفيذ تركز على أربعة محاور هي :-

المحور الأول : السياسات المناسبة للتوسع الرأسى والأفقى للصناعة النفطية :

استراتيجية التنفيذ :

- ترسيخ قاعدة الصناعات النفطية وتحقيق التكامل بين عملياتها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى وثيقة الصلة .



المحور الثاني : مجالات تعزيز العلاقة بين القطاع النفطى والقطاعات الاقتصادية الأخرى :

استراتيجية التنفيذ :

- 1 - تقوية الروابط بين قطاعات النفط والقطاعات الانتاجية الأخرى بالدولة بما فى ذلك القطاع الخاص ، بما يحقق المنفعة المتبادلة ويضع الحلول للعوائق والمشكلات التى تعترى هذه الروابط .
- 2- التنسيق مع الجهات المعنية بالدولة بشأن توافق السياسات المستهدفة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية مع سياسات القطاع النفطى .



المحور الثالث : سياسة التوظيف :

استراتيجية التنفيذ :

- التنسيق مع الجهات المختلفة بالقطاع النفطى من أجل التوظيف وفقا لاحتياجات العمل ، والتدرج فى احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ، وخلق فرص عمل جديدة للعمالة الكويتية فى الصناعة النفطية .

المحور الرابع : الاستفادة من خبرات وتجارب القطاع النفطى :

استراتيجية التنفيذ :

- العمل على تحقيق استفادة القطاعات الاقتصادية الأخرى بالدولة من التجارب والدراسات والخبرات والنظم الفنية والتقنية الحديثة والمتطورة المستخدمة فى القطاع النفطى.



الهدف العاشر

المساهمة في الندوات والمؤتمرات المتخصصة في النفط والطاقة، وإنشاء مركز للمعلومات النفطية ، والعمل على نشر الثقافة البترولية والتوعية بالصناعة النفطية داخل البلاد ودعم العمل البحثي فيها.

استراتيجية التنفيذ : تركز على ثلاثة محاور هي :-

المحور الأول : المؤتمرات والندوات المتخصصة :

أسلوب التنفيذ :

1 - العمل على تنظيم الندوات والمؤتمرات المتخصصة في دولة الكويت في مجال النفط والطاقة ، لمواكبة التطورات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية ، وبما يتوافق مع الأهداف والسياسات النفطية .

2 - العمل على تكثيف مشاركة الكويت في المؤتمرات العالمية بهدف تعزيز مركز ومكانة الكويت الدولية ، بما في ذلك المشاركة بالحضور على مختلف المستويات وتشجيع الخبراء الكويتيين لتقديم أوراق العمل والمحاضرات ، وإتاحة الفرصة لتنمية قدرات وخبرات المشاركين الكويتيين .



المحور الثاني : المعلومات والبحوث النفطية :

أسلوب التنفيذ :

1- العمل على انشاء مركز للمعلومات يكون بمثابة مرجع رئيسى للمعلومات النفطية الخاصة بدولة الكويت ، ويكون مصدر للمعلومات والبحوث والدراسات فى مجال البترول والطاقة ، وتوثيق الروابط والعلاقات بين مركز المعلومات ومراكز المعلومات الأخرى المحلية والدولية .

2- الاهتمام بإعداد البحوث والدراسات الفنية والاقتصادية فى مجالات النفط والغاز ومصادر الطاقة ، والتنسيق مع المراكز البحثية فى البلاد ، وتوفير الدعم اللازم والخبرات فى هذا المجال بما يخدم أهداف وتطلعات دولة الكويت فى المجال النفطى.

المحور الثالث : الاعلام البترولى :

أسلوب التنفيذ :

- وضع سياسات للإعلام البترولى من شأنها العمل على نشر نشاط القطاع النفطى وإبراز دوره محلياً وعالمياً ، ونشر الثقافة البترولية والتوعية بالصناعة النفطية الكويتية ، بما فى ذلك استخدام الوسائل الاعلامية المختلفة والتنسيق مع المؤسسات الاعلامية الحكومية والأهلية ، وإصدار المطبوعات وتشجيع المشاركة بالمعارض المحلية والخارجية .